

التحول نحو استدامة التجارة الخارجية في الجزائر: تحليل للسياسات،
التحديات، والمسار المستقبلي في ظل التحولات الاقتصادية العالمية.

TRANSITIONING TOWARDS SUSTAINABLE FOREIGN TRADE IN ALGERIA: POLICY ANALYSIS, CHALLENGES, AND FUTURE PATHWAYS AMID GLOBAL ECONOMIC TRANSFORMATIONS.

بملولي احمد*

المركز الجامعي نور بشير - البيض - الجزائر

ahmedbahlouli1952@gmail.com

تاريخ النشر : 2026/06/22	تاريخ القبول: 07/03/2026	تاريخ الاستلام: 2026/01/15
--------------------------	--------------------------	----------------------------

Abstract:

This study reveals that Algeria's foreign trade model, characterized by its mono-product structure and overwhelming dependence on hydrocarbon revenues, faces profound sustainability challenges. The near-total dominance of hydrocarbons, accounting for approximately 90% of exports, constitutes the fundamental structural impediment to integrating economic, environmental, and social standards. Despite preliminary initiatives in renewable energy and declared diversification policies, the analysis indicates that Algeria remains in the nascent stages of transitioning towards sustainable trade.

This primary constraint is compounded by significant ancillary challenges, including infrastructural limitations, insufficient institutional capacities, and a lack of coherent policy coordination. These factors collectively hinder the effective alignment of trade policies with global sustainability imperatives, such as the transition to a low-carbon economy and evolving social justice demands within global value chains.

* المؤلف المرسل

Keywords: Foreign Trade Sustainability, Green Economy, Non-Oil Exports, Algerian Trade Policy, Institutional Challenges.

JEL Classifications: F18, Q56, Q01, O13, O24

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تحليل واقع ومستقبل إدماج معايير الاستدامة (الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية) في هيكل وسياسات التجارة الخارجية الجزائرية. تنطلق من فرضية أن النموذج التجاري القائم، ذو الطبيعة الأحادية والمعتمد بشكل شبه كلي على عوائد المحروقات، يواجه تحديات وجودية في ظل التحول العالمي نحو الاقتصاد منخفض الكربون والمطالب المتزايدة بالعدالة الاجتماعية في سلاسل القيمة العالمية. تعتمد الدراسة على منهج تحليلي وصفي، لتظهر النتائج أن الجزائر، رغم الخطوات الأولية في مجال الطاقة المتجددة والتوجه نحو التنويع، لا تزال في مرحلة مبكرة من هذا التحول. بسبب الهيمنة شبه المطلقة للمحروقات في الصادرات (90٪) أكبر عائق هيكلية أمام الاستدامة التجارية، إلى جانب تحديات تتعلق بالبنية التحتية، والقدرات المؤسسية، والتنسيق بين السياسات. تخلص الدراسة إلى تقديم إطار استراتيجي متكامل للتحول، من خلال (تسريع وتيرة التنويع الاقتصادي نحو صادرات ذات قيمة مضافة عالية وبصمة كربونية منخفضة، الاستثمار الاستراتيجي في صناعات المستقبل (الهيدروجين الأخضر، البتروكيماويات المتقدمة، الفلاحة الذكية)، إصلاح الإطار القانوني والمؤسسي لتحفيز وتمويل التجارة المستدامة، بناء تحالفات تجارية إقليمية ودولية داعمة لهذا التحول.

الكلمات المفتاحية: استدامة تجارة خارجية، اقتصاد أخضر، صادرات غير نفطية، سياسة تجارية جزائرية، تحديات مؤسسية.

تصنيفات JEL : F18, Q56, Q01, O13, O24.

1- مقدمة:

تشهد التجارة العالمية في العصر الحالي تحولات جذرية تحت تأثير متطلبات الاستدامة التي أصبحت محورا رئيسيا في صياغة السياسات الاقتصادية والاتفاقيات الدولية. لقد تجاوزت الاعتبارات البيئية والاجتماعية كونها مجرد قيود أو تكاليف إضافية، لتصبح عوامل أساسية في إعادة تعريف التنافسية والميزة النسبية للدول. يأتي هذا التحول مدفوعاً بمجموعة من الأطر العالمية والإقليمية الطموحة، أبرزها اتفاقية باريس للمناخ (2015)، التي التزمت بموجبها الأطراف بالحد من ارتفاع

درجة الحرارة العالمية، الأمر الذي يفرض تحولاً جوهرياً في نمط الإنتاج والاستهلاك والتجارة على مستوى العالم.

ويتقاطع هذا المسار البيئي مع الإطار التنموي العالمي المتمثل في أجندة التنمية المستدامة 2030 وأهدافها السبعة عشر، والتي تؤكد على الترابط الوثيق بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وفي السياق الإقليمي، يبرز الميثاق الأخضر الأوروبي (European Green Deal)

كحزمة سياسات طموحة تهدف إلى تحقيق حيادية المناخ في الاتحاد الأوروبي بحلول عام 2050، مما سينعكس حتماً على شركائه التجاريين. ومن الآليات الملموسة لهذا التأثير، تبرز آلية ضبط الكربون عند الحدود (CBAM)، التي تهدف إلى فرض سعر على انبعاثات الكربون المضمنة في الواردات، مما يشكل تحدياً ونقطة تحول للصادرات الموجهة إلى السوق الأوروبية، الشريك التجاري التقليدي للجزائر.

في هذا السياق العالمي المتشابك، يتحول مفهوم الميزة النسبية تدريجياً من مفهوم تقليدي قائم على وفرة الموارد وتكاليف الإنتاج المباشرة، ليشمل أبعاداً جديدة مثل "الكثافة الكربونية"، و"البصمة البيئية"، و"العدالة الاجتماعية" في سلاسل القيمة.

1-1. أهمية الدراسة:

لم تعد الميزة التنافسية للدول تُقاس بأسعار السلع فحسب، بل بمدى "اخضرار" عمليات إنتاجها ومراعاتها للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في مواجهة هذه التحولات العميقة، تبرز أهمية هذه الدراسة التي تحمل عنوان: "التحول نحو استدامة التجارة الخارجية في الجزائر: تحليل السياسات، التحديات، و المسار المستقبلي، في ظل التحولات الاقتصادية العالمية".

2-1. هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحليل واقع وسياسات التجارة الخارجية الجزائرية في ظل متطلبات الاستدامة العالمية، وتشخيص التحديات الهيكلية والمؤسسية التي تواجهها، واستشراف مسار مستقبلي يمكن من خلالها تحويل التحديات إلى فرص لتنويع الاقتصاد وبناء ميزة تنافسية جديدة قائمة على أساس متين من الاستدامة. وبالتالي، تسهم الدراسة في سد فجوة معرفية مهمة وتقدم رؤية استراتيجية لتكيف السياسة التجارية الجزائرية مع المعادلة الاقتصادية العالمية الجديدة التي تضع البيئة والمجتمع في صلب أولوياتها.

3-1. المراجعة الأدبية (Literature Review):

تشكل المراجعة الأدبية حجر الأساس في فهم الإشكالية البحثية المطروحة، إذ تتيح تحديد موقف البحث الحالي ضمن المنظومة المعرفية القائمة، واستكشاف الثغرات التي يستهدف ملؤها. وقد مرّت الدراسات التي تناولت إشكالية استدامة التجارة الخارجية في الدول الربعية، وفي مقدمتها الجزائر، بمسارات متعددة ومتباينة من حيث المنهج والأهداف والنتائج، وهو ما يستدعي قراءة نقدية تتجاوز العرض الاستعراضي إلى التحليل والتقييم والمقارنة.

1-3-1. الدراسات الاقتصادية والتجارية:

التركيز على التنوع والريع، انصبّت غالبية الدراسات الاقتصادية على إشكالية التنوع الاقتصادي في الدول المصدّرة للمحروقات، وقدم إطار "لجنة الموارد" الذي طوّره (Richard Auty) (2018)، الأساس النظري لفهم التبعية الهيكلية لتلك الاقتصادات. وفي السياق الجزائري، قام (سواحلية، 2025)، بتحليل واقع التنوع التصديري واستخلص أن المحاولات الجزئية لم تؤت أكلها بسبب غياب استراتيجية وطنية متكاملة. غير أن هذه الدراسات، رغم أهميتها في تشخيص الداء، عجزت عن تقديم وصفة علاجية تأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي والاجتماعي للاستدامة، حيث اقتصرت بالتركيز على المتغيرات الاقتصادية الكلية (الميزان التجاري، الاحتياطيات، الناتج المحلي). كما أن المنهج الوصفي المعتمد في معظمها لم يُمكنها من استشراف السيناريوهات المستقبلية في ظل التحولات العالمية الجذرية كآلية CBAM.

من جهة أخرى، قدّمت دراسة (جميل بشير، عباس امينة، 2025) تحليلاً للتجارة البينية الأفريقية في ظل منطقة التجارة الحرة القارية، مبيّنة الفرص المتاحة للجزائر في الأسواق الأفريقية. إلا أن هذه الدراسة ركّزت على البعد الجغرافي للتجارة دون تناول معايير الاستدامة البيئية والاجتماعية التي أصبحت شرطاً للوصول إلى الأسواق العالمية المميزة. وهنا تكمن إحدى الثغرات الكبرى في الأدبيات: الفصل بين إشكالية التنوع الاقتصادي وإشكالية الاستدامة الشاملة، كأنهما قضيتان منفصلتان وليساً وجهين لعملة واحدة.

1-3-2. الدراسات البيئية والطاقوية:

تبنت هذه الدراسات التحول الأخضر كخيار استراتيجي، حيث اهتمت بالبُعد البيئي للتحول الطاقوي، و أبرزت تقارير الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (International Energy Agency (IEA), 2023) الإمكانيات الهائلة للجزائر في مجال الطاقة الشمسية والهيدروجين الأخضر. وقدّمت دراسة (لعجال عمرية، 2019) تحليلاً. غير أن هذه الدراسات، رغم قيمتها في تسليط الضوء على الفرص الخضراء، بقيت في إطار "الخيار التقني" دون ربطه بالإطار التجاري الشامل، إذ لم تُجر تحليلاً لكيفية تحويل هذه الفرص إلى صادرات فعلية تستجيب لمتطلبات الأسواق الدولية.

كما تناولت تقارير البنك الأفريقي للتنمية (التقرير السنوي البنك الأفريقي للتنمية، 2022) المخاطر البيئية المرتبطة بالاقتصاد الجزائري من منظور ESG (البيئة والمجتمع والحوكمة). وقدّمت هذه التقارير تقييماً للمخاطر دون تقديم رؤية استراتيجية للتحول، وهو ما يُعدّ قصوراً منهجياً إذ يجعل التشخيص بلا علاج. أضف إلى ذلك أن معظم الدراسات البيئية اعتمدت على بيانات وطنية دون مقارنة مع المعايير الدولية، مما جعل استنتاجاتها محلية الطابع وصعبة التعميم.

1-3-3. الدراسات المؤسسية والقانونية:

درست الإطار التنظيمي وتحديات الحوكمة، بتناولها الإطار القانوني والمؤسسي للسياسة التجارية الجزائرية، حيث أبرزت دراسات المركز الوطني للدراسات والبحث في الاقتصاد (المركز الوطني للدراسات والبحوث في الاقتصاد) (CNERE)، 2023) تحديات هيكل الواردات وتأثيرها على التنمية المستدامة. غير أن هذه الدراسات لم تتناول بالعمق الكافي غياب التنسيق بين السياسات القطاعية (التجارة، الطاقة، البيئة، الصناعة) كعائق هيكلي أمام التحول نحو الاستدامة. كما أن التحليل القانوني ظلّ محدوداً بالتشريعات الوطنية دون استشراف التكيف مع الأطر الدولية الناشئة كاتفاقية باريس والميثاق الأخضر الأوروبي.

من جهة أخرى، قدّم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (FMI, WORLD BANK, 2010-2023) بيانات وتحليلات دورية عن الاقتصاد الجزائري، إلا أن هذه التقارير اتسمت بطابع "الوصفة القياسية" التي تُطبّق على جميع الدول النامية دون مراعاة خصوصية النموذج الريعي الجزائري وقدرته على تمويل التحول من عائدات المحروقات نفسها. وهنا يبرز قصور المنهج "النيو ليبرالي" في التعامل مع إشكالية التحول في الدول الريفية.

يتضح من خلال المراجعة السابقة أن الأدبيات انقسمت إلى تيارات ثلاث: تيار اقتصادي يركز على التنوع والريع، وتيار بيئي يركز على الطاقات المتجددة والتحول الأخضر، وتيار مؤسسي يركز على الحوكمة والإطار القانوني. ويكمن القصور الرئيسي في غياب دراسة تكاملية تجمع بين هذه الأبعاد الثلاثة وتحلل تداخلها في سياق التحولات العالمية الراهنة. كما أن معظم الدراسات اعتمدت منهجاً وصفيّاً استرجاعياً دون استشراف المستقبل من خلال السيناريوهات. فضلاً عن ذلك، لم تتناول أي دراسة -في حدود اطلاعنا- العلاقة العضوية بين التحول نحو الاستدامة والتحديات المباشرة كآلية ضبط الكربون عند الحدود التي ستدخل حيز التنفيذ عام 2026.

من المنهجية، نلاحظ هيمنة المنهج الوصفي والتحليلي الكمي على حساب المنهج الاستشرافي والسيناريوهات. كما أن الاعتماد على البيانات الثانوية (تقارير دولية) طغى على العمل الميداني ((مقابلات، استبيانات) مع الفاعلين المحليين، مما أضعف القدرة على فهم الديناميكيات الداخلية

للتحول. وهذه الثغرات المنهجية تجعل الاستنتاجات قابلة للتطبيق على المستوى الكلي دون المستوى الجزئي (المؤسسات، القطاعات).

1-4. الفجوة البحثية :

بناءً على المراجعة النقدية السابقة، يمكن تحديد الفجوة البحثية التي تستهدف هذه الدراسة سدّها على المستويات التالية:

1-4-1. الفجوة المفاهيمية (غياب الإطار التكاملية):

تعاني الأدبيات السابقة من فجوة مفاهيمية تتمثل في معالجة أبعاد الاستدامة الثلاثة (الاقتصادية، البيئية، الاجتماعية) بشكل منفصل ومجزأ. فالدراسات الاقتصادية تناولت التنوع دون الاستدامة البيئية، والدراسات البيئية تناولت التحول الأخضر دون الربط بالتجارة الخارجية، والدراسات الاجتماعية غابت تقريباً عن المشهد البحثي. وهذه الفجوة المفاهيمية تنعكس على مستوى السياسات.

1-4-2. الفجوة السياقية (التكيف مع المتغيرات العالمية الجديدة):

لم تتناول الدراسات السابقة -في حدود اطلاعنا- التحولات العالمية الجذرية التي يفرضها الميثاق الأخضر الأوروبي وآلية ضبط الكربون عند الحدود كعامل ضغط مباشر على التجارة الخارجية الجزائرية. فالسوق الأوروبية تستوعب أكثر من 50% من الصادرات الجزائرية، وفرض رسوم كربونية عليها سيحدث صدمة تصديرية. وغياب هذه الرؤية الاستشرافية يجعل المقترحات السابقة غير قادرة على مواكبة التحولات الراهنة. وهذه الفجوة السياقية هي التي دفعتنا لطرح إشكالية البحث الحالية.

1-4-3. الفجوة المنهجية (من التشخيص إلى الاستشراف):

سيطر المنهج الوصفي التحليلي على الدراسات السابقة، وهو منهج قوي في التشخيص لكنه ضعيف في الاستشراف. والحاجة ماسة إلى منهج السيناريوهات الذي يسمح باستكشاف المسارات المستقبلية الممكنة وتقييم نتائجها. فالتحول نحو الاستدامة ليس مجرد تشخيص للوضع الراهن، بل هو رؤية استراتيجية للمستقبل. وهذه الفجوة المنهجية حاولت الدراسة الحالية سدّها من خلال تبني منهج السيناريوهات المنهج التحليلي الوصفي.

1-4-4. الفجوة التطبيقية:

فجوة تطبيقية تتمثل في غياب إطار عملي لترجمة المفاهيم النظرية (الاستدامة، الاقتصاد الأخضر، التجارة العادلة) إلى سياسات وإجراءات ملموسة. فالتوصيات السابقة ظلت عامة وعمومية، "أهمية الاستثمار في الطاقات المتجددة" (دون تحديد الآليات والمسؤوليات والجدول

الزمنية .وهذه الفجوة التطبيقية حاولت الدراسة معالجتها من خلال تقديم إطار استراتيجي متكامل يحدد السياسات والفرص والسيناريوهات.

جدول رقم 4: ملخص الفجوات البحثية ومساهمة الدراسة الحالية

نوع الفجوة	مضمون الفجوة	مساهمة الدراسة الحالية
المفاهيمية	تجزئة أبعاد الاستدامة	إطار تكاملي يجمع الأبعاد الثلاثة
السياقية	• غياب تحليل CBAM والتغيرات العالمية	والميثاق CBAM تحليل تأثير الأخضر الأوروبي
المنهجية	هيمنة المنهج الوصفي الاسترجاعي	منهج السيناريوهات الاستشرافية
التطبيقية	غياب إطار عملي للسياسات	إطار استراتيجي بالآليات والمسؤوليات

المصدر: من اعداد الباحث، بالاعتماد على ماسبق.

1-5. إشكالية الدراسة:

رغم الإصلاحات الجزئية، لا تزال التجارة الخارجية الجزائرية تعاني من هشاشة هيكلية تتناقض مع متطلبات الاستدامة العالمية. كيف يمكن للجزائر إعادة هيكلة تجارتها الخارجية لتحقيق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للاستدامة (الاقتصادية، البيئية، الاجتماعية)؟ وما هي السبل والسياسات الكفيلة بتسريع هذا التحول؟

و لتفكيك الإشكالية أكثر لتسهيل الدراسة نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- السؤال الاول: ما هي الخصائص الهيكلية الرئيسية للتجارة الخارجية الجزائرية (2010-2023)، وإلى أي درجة تعكس هذه الخصائص معايير الاستدامة الاقتصادية والبيئية؟
- السؤال الثاني: ما مدى تكامل واستجابة الإطار القانوني والمؤسسي والسياسات التجارية الجزائرية الحالية لمتطلبات الاستدامة العالمية؟
- السؤال الثالث: ما هي العوامل الداخلية (الهيكلية، المؤسسية، التكنولوجية) والخارجية (التحولات في الطلب العالمي، الاتفاقيات الدولية) التي تشكل أهم معوقات تحول التجارة الخارجية الجزائرية نحو نموذج مستدام؟

- **السؤال الرابع:** ما هي الفرص الاستراتيجية التي يمكن أن تمثل محركات جديدة للصادرات المستدامة في الجزائر (كالبطاقة المتجددة، الهيدروجين الأخضر، الزراعة الذكية)، وما هي متطلبات تفعيلها؟
 - **السؤال الخامس:** ما هو السيناريو الأمثل لتحقيق استدامة التجارة الخارجية الجزائرية في الأمدين المتوسط والبعيد؟
- و للإجابة على الأسئلة الفرعية نعتمد فرضيات الدراسة التالية:
- **الفرضية الأولى:** يُهيمن قطاع المحروقات على هيكل الصادرات الجزائرية بنسبة تفوق 90%، مما يعكس تجاهلاً للبعد البيئي لمعايير الاستدامة، بالإضافة إلى أن الصادرات غير النفطية تشهد ضعفاً في القيمة المضافة وتركيزاً في منتجات أولية أو شبه مصنعة، مما يحد من قدرتها على الاستجابة لمتطلبات الأسواق الخضراء العالمية.
 - **الفرضية الثانية:** تفتقر السياسات التجارية والصناعية الجزائرية إلى التكامل الفعال مع السياسات البيئية والاجتماعية، مما يؤدي إلى غياب رؤية موحدة للتحول نحو التجارة المستدامة، وضعف في التنسيق المؤسسي بين الجهات الفاعلة (وزارة التجارة، الطاقة، البيئة،
 - **الفرضية الثالثة:** تمثل "لجنة الموارد" (الهيمنة الأحادية للمحروقات) العائق الهيكلي الرئيسي، بينما يمثل ضعف التمويل الأخضر ونقل التكنولوجيا النظيفة العائق التكنولوجي والمالي الأبرز، بالإضافة لتشكيل الآليات التجارية الدولية الجديدة (مثل آلية ضبط الكربون عند الحدود CBAM التابعة للاتحاد الأوروبي) تهديداً مباشراً لصادرات الجزائر التقليدية، وتسرع من الحاجة إلى التحول.
 - **الفرضية الرابعة:** تمتلك الجزائر إمكانيات جغرافية وطبيعية (طاقة شمسية، أرضية) استثنائية تمكنها من أن تصدر رائداً إقليمياً في تصدير الهيدروجين الأخضر والكهرباء النظيفة، خاصة نحو السوق الأوروبية، إلا أن تفعيل هذه الفرص على وجود إطار تنظيمي واضح وجاذب للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات التكنولوجيا النظيفة، وبناء شراكات استراتيجية مع مراكز التكنولوجيا والتمويل العالمية.
 - **الفرضية الخامسة:** لن يحقق السيناريو المرجعي (استمرار الوضع القائم) أي تقدم ملموس في مؤشرات الاستدامة التجارية وسيضع الاقتصاد الجزائري في موقف خطر مع تسارع التحول العالمي، بالمقابل السيناريو التحويلي الجريء، القائم على حزمة سياسات متكاملة وطموحة، هو الوحيد القادر على إعادة هيكلة التجارة الخارجية وتحويل التحديات إلى فرص تنافسية مستدامة.

1-6. منهجية الدراسة:

تستند هذه الدراسة إلى منهجية مختلطة تجمع بين المنهج التحليلي الوصفي ومنهج السيناريوهات الاستشرافية، وذلك بهدف تحقيق التوازن بين تشخيص الواقع واستشراف المستقبل ويُبرّر هذا الاختيار المنهجي بطبيعة الإشكالية المطروحة التي تتطلب فهماً عميقاً للوضع الراهن من جهة، ورؤية استراتيجية للمسارات المستقبلية من جهة أخرى.

1-6-1. المنهج التحليلي الوصفي:

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي في تحليل واقع التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2010-2023، وذلك من خلال وصف الظواهر وتحليل العلاقات بين المتغيرات واستخلاص النتائج. وقد شمل التحليل ثلاثة محاور رئيسية: المحور الأول يتعلق بتحليل هيكل التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) وتطورها الزمني، مع التركيز على درجة الاعتماد على المحروقات وتوزيع الصادرات حسب القطاعات. المحور الثاني يتعلق بتقييم الإطار القانوني والمؤسسي للسياسة التجارية ومدى استجابته لمتطلبات الاستدامة. أما المحور الثالث فيتعلق بتحديد التحديات الهيكلية والمؤسسية التي تواجه التحول نحو الاستدامة.

1-6-2. منهج السيناريوهات الاستشرافية:

استكمالاً للمنهج الوصفي، اعتمدت الدراسة على منهج السيناريوهات لاستشراف المسارات المستقبلية الممكنة للتحول نحو استدامة التجارة الخارجية. وقد تم بناء ثلاثة سيناريوهات بناءً على درجات الإصلاح المعتبرة: السيناريو المرجعي (استمرار الوضع القائم)، والسيناريو الإصلاح التدريجي، والسيناريو التحولي الجريء. ولكل سيناريو تم تحديد المحركات والسياسات الرئيسية والنتائج المتوقعة والمخاطر المحتملة. ويُعدّ هذا المنهج ملائماً لإشكالية الدراسة لأنه يسمح بصياغة خيارات استراتيجية قابلة للتطبيق.

1-7. مصادر البيانات وأدوات التحليل:

اعتمدت الدراسة على مصادر بيانات ثانوية متنوعة تشمل: قواعد بيانات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للفترة 2010-2023، تقارير البنك الأفريقي للتنمية، تقارير الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، الإحصائيات الوطنية من المركز الوطني للدراسات والبحث في الاقتصاد، والنصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالسياسة التجارية والطاقوية. وقد تم استخدام أساليب التحليل الكمي (النسب، المعاملات الارتباطية) والتحليل النوعي (تحليل المحتوى) المقارنة، في معالجة البيانات واستخلاص النتائج.

1-8. الإطار التحليلي للدراسة:

تم بناء إطار تحليلي متكامل يقوم على نموذج "الخط الثلاثي للأداء" لجون إلكينتون، والذي يجمع بين الأبعاد الثلاثة للاستدامة: الاقتصادية (التنوع، القيمة المضافة، المرونة)، والبيئية (البصمة الكربونية، الاقتصاد الدائري، الطاقة المتجددة)، والاجتماعية (معايير العمل، التجارة العادلة، التنمية المحلية). وقد تم تطبيق هذا الإطار على مستويين: المستوى الكلي (السياسات الوطنية، الإطار المؤسسي)، والمستوى الجزئي (هيكل الصادرات والواردات، القطاعات الواعدة).

2- الإطار النظري ومفاهيم الاستدامة في التجارة:

2-1. المفهوم الشامل للاستدامة التجارية:

الاستدامة التجارية (Sustainable Trade) هي إطار متكامل يهدف إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي، والحفاظ على البيئة، والعدالة الاجتماعية ضمن الأنشطة التجارية الدولية والمحلية. تطور هذا المفهوم من كونه مجرد ممارسة طوعية إلى منهج استراتيجي أساسي للبقاء التنافسي والأداء المسؤول في القرن الحادي والعشرين. وهي تعكس الانتقال من نموذج الخطي إلى نموذج دائري وتحديد.

"(أخذ-تصنيع-تخلص (Take-Make-Dispose) "

2-2. الأبعاد الثلاث للاستدامة التجارية:

2-2-1. البعد الاقتصادي للاستدامة التجارية: يشير إلى قدرة النشاط التجاري على خلق قيمة اقتصادية مستمرة، وضمان الربحية على المدى الطويل، وتعزيز القدرة التنافسية مع مراعاة الاستخدام الكفء للموارد الطبيعية والبشرية. لا يقتصر على الربح قصير الأجل، بل يركز على المرونة والاستمرارية في مواجهة الصدمات الاقتصادية والتغيرات السوقية.

يتكون أساساً من : (Porter, M. E., & Kramer, M. R, 2011)

2-2-2. الكفاءة الاقتصادية والربحية المستدامة: تحقيق الأرباح من خلال تحسين الإنتاجية، وتقليل الهدر في الموارد (الطاقة، المواد الخام، الوقت)، وتبني الابتكارات التي تخفض التكاليف طويلة المدى.

2-2-3. إدارة المخاطر وبناء المرونة : (Résilience) تنويع الأسواق والموردين وسلاسل التوريد لمواجهة الاضطرابات (مثل الأزمات الجيوسياسية أو الجائحات). يتضمن ذلك الاستثمار في التكنولوجيا والبنية التحتية الرقمية.

- 2-2-4. خلق القيمة المضافة المحلية: تحويل المواد الخام إلى منتجات مصنعة أو نصف مصنعة داخل البلد المصدر، مما يخلق فرص عمل، وينقل المعرفة، ويحسن الميزان التجاري.
- 2-2-5. الابتكار واقتصاد المعرفة: الاستثمار في البحث والتطوير لتقديم منتجات وخدمات مستدامة مبتكرة، تفتح أسواقاً جديدة وتستجيب للطلب المتغير من المستهلكين والمستثمرين الواعين.
- 2-3. البعد البيئي للاستدامة التجارية: يهدف إلى تقليل الأثر البيئي السلبي للأنشطة التجارية عبر دورة حياة المنتج الكاملة (من المهد إلى اللحد)، والحفاظ على رأس المال الطبيعي للأجيال القادمة. وهو يركز على العمل ضمن الحدود البيئية للكوكب (Planetary Boundaries). و يتكون أساس من:
- 2-3-1. الاقتصاد الدائري (Circular Economy) : الانتقال من النموذج الخطي إلى نموذج مغلق الحلقة يعمل على إعادة الاستخدام، وإعادة التصنيع، وإعادة التدوير، وتصميم المنتجات لتدوم أطول وتكون قابلة للإصلاح، مما يقلل الاعتماد على استخراج مواد أولية جديدة. (Ellen MacArthur Foundation, 2013)
- 2-3-2. خفض البصمة الكربونية والبصمة البيئية: قياس وتقليل انبعاثات غازات الدفيئة عبر سلسلة القيمة (النقل، التصنيع، التغليف). يشمل ذلك التحول إلى الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، واعتماد وسائل نقل أنظف.
- 2-3-3. الحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع الحيوي: الإدارة المستدامة للموارد المائية، والغابات، والتربة، والمحيطات. تجنب الممارسات التي تؤدي إلى التصحر أو تدهور الأراضي أو تهديد الأنواع.
- 2-3-4. الإدارة المتكاملة للنفايات والتلوث: تقليل توليد النفايات، ومعالجة النفايات الصناعية بشكل آمن، والحد من التلوث الكيميائي والبلاستيكي. (Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC), 2022)

4-2. **البعد الاجتماعي للاستدامة التجارية:** يتعلق بضمان العدالة والإنصاف ورفاهية الإنسان في جميع مراحل سلسلة التوريد العالمية والمحلية. وهو يركز على احترام حقوق الإنسان، وتحسين ظروف العمل، والإسهام في تنمية المجتمعات المحلية. و تتكون أساساً من:

1-4-2. **معايير العمل اللائقة (Decent Work):** ضمان ظروف عمل آمنة وصحية، وأجور عادلة تكفي للعيش الكريم، وساعات عمل معقولة، وحرية تكوين الجمعيات والتفاوض الجماعي. والقضاء على العمل الجبري وعمل الأطفال. (International Labour Organization (ILO), 1998)

2-4-2. **حقوق الإنسان والعمل المسؤول:** الامتثال للمبادئ التوجيهية الدولية مثل مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، (UNGPs) وإجراء فحص العناية الواجبة (Due Diligence) عبر سلسلة التوريد لتحديد المخاطر الاجتماعية ومنع الانتهاكات ومعالجتها. (Guiding Principles on Business and Human Rights, 2011)

3-4-2. **العدالة والإنصاف في العلاقات التجارية:** تطبيق مبادئ التجارة العادلة (Fair Trade) التي تضمن حصول المنتجين (خاصة صغار المزارعين والحرفيين) على أسعار عادلة ومستقرة، وتوفير شروط تمويلية مناسبة. وتعزيز الشفافية وتبادل المعلومات عبر السلسلة.

4-4-2. **التنمية المحلية والمجتمعية:** استثمار جزء من عوائد التجارة في تنمية المجتمعات المحلية المنتجة (الصحة، التعليم، البنية التحتية). احترام حقوق المجتمعات الأصلية والأراضي التقليدية. (Annual Report , 2023)

5-4-2. **التكامل بين الأبعاد الثلاثة:** نموذج **Triple Bottom Line**، الاستدامة التجارية الحقيقية لا تتحقق بمعزل لأي من هذه الأبعاد. نجاح الشركة في البعد الاقتصادي يعتمد على استقرار البيئة التي تعمل فيها (البعد البيئي) ووجود مجتمعات صحية منتجة (البعد الاجتماعي)، كما أن الاستثمار في الممارسات البيئية والاجتماعية غالباً ما يؤدي إلى كفاءات تشغيلية وولاء للعلامة التجارية ووصول إلى أسواق جديدة، مما يعزز الأداء الاقتصادي. (Asif Ali

Bhatti,junaid.R,Muhammad.s,Komal.S, 2025)

6-4-2. **مفهوم الخط الثلاثي للأداء:** (أساس الاستدامة).

صبيغ مفهوم عبارة "الخط الثلاثي للأداء" لأول مرة عام 1994 على يد جون إلكينتون، مؤسس شركة الاستشارات البريطانية "ساستينايلتي". ثم تم تطويره لاحقاً في كتابه "الأكِلون بالشوك: الخط الثلاثي للأداء لأعمال القرن الحادي والعشرين". يتضمّن هذا المفهوم نهجاً للمحاسبة التجارية يأخذ في الاعتبار الآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

يُعرّف جون إلكينتون مفهوم "الخط الثلاثي للأداء" أو "المبادئ الثلاثة (الأشخاص، الكوكب، الربح)" على النحو التالي: تتمحور الاستدامة حول التوازن أو الانسجام بين الاستدامة الاقتصادية، والاستدامة الاجتماعية، والاستدامة البيئية.

ويمكن تمثيل هذه العلاقة بيانياً على أنها تقاطع ثلاث دوائر (انظر الشكل 1). ولا يمكن الحديث عن تحقيق الاستقرار إلا عندما تؤخذ جميع العوامل الثلاثة في الاعتبار (حيث تمثل منطقة تقاطع جميع العناصر المركز). (Anastasiia Dalibozhko, and Inna Krakovetskaya, 2018)

الشكل البياني رقم 01 : التداخل المتزايد لعناصر مفهوم الثلاثة الأساسية



المصدر: (Anastasiia Dalibozhko, and Inna Krakovetskaya, 2018)

2-5. أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة: تحديات جديدة للواقع الجديد:

تشمل أهداف التنمية المستدامة للفترة 2016-2030، التي أقرت في قمة الأمم المتحدة، تحقيق التوافق بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية وحماية البيئة. وقد اعتمدت 193 دولة عضواً في الأمم المتحدة بالإجماع 17 هدفاً للتنمية المستدامة (انظر الشكل 2) و169 غاية في القمة التاريخية التي عُقدت في نيويورك في سبتمبر 2015 (world commission on environment and development (WCED), 1987).

تغطي الأهداف والغايات الجديدة للفترة 2016-2030 نطاقاً أوسع من قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في ترابطها، مقارنةً بأهداف الانمائية للألفية (2015). وجزء كبير من أهداف التنمية المستدامة، سواء كانت اجتماعية أو بيئية أو اقتصادية، مصمم للمساهمة في تحقيق أهداف أخرى بشكل متزامن. وتتميز أهداف التنمية المستدامة، على عكس أهداف الانمائية للألفية (2015)، بطابعها الأكثر عالمية. ويتطلب تحقيقها جهوداً مشتركة من الحكومات والمنظمات الدولية وقادة العالم (N.E.petrovskaya, 2016).

وعلى الرغم من تسجيل إنجازات كبيرة فيما يتعلق بأهداف التنمية للألفية على مستوى العالم، إلا أن التقدم كان متفاوتاً عبر المناطق والدول، تاركاً فجوات كبيرة. ولا يزال الملايين من الناس متخلفين عن الركب، ولا سيما الأكثر فقراً والمهمشين بسبب جنسهم، أو عمرهم، أو إعاقاتهم، أو عرقهم، أو موقعهم الجغرافي. وكما أشارت ز. فيسوكينسكا (w.wysokinska): "يعكس هذا النهج الجديد الأوسع نطاقاً التغيرات العالمية بصورة أفضل، ويستند إلى قناعة راسخة بأن القضاء على الفقر والتنمية المستدامة مترابطان ارتباطاً وثيقاً ويعزز كل منهما الآخر". و لهذا، تركز أهداف التنمية المستدامة على ثلاثة أبعاد: الاجتماعي، والاقتصادي، والإيكولوجي (w.wysokinska, 2017).

الشكل البياني رقم 02: أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة



المصدر: (Anastasiia Dalibozhko, and Inna Krakovetskaya, 2018)

6-2. التجارة الدولية والاستدامة:

شهدت العقود الأخيرة تحولاً جوهرياً في النقاش حول التجارة الدولية، من التركيز الحصري تقريباً على الكفاءة الاقتصادية والنمو، إلى إدراج أبعاد التنمية المستدامة (البيئية والاجتماعية) في صلب السياسات والممارسات التجارية. لم يعد السؤال هل للتجارة تأثير على البيئة والمجتمع؟ بل أصبح: كيف يمكن تصميم نظام تجاري يعزز الكفاءة الاقتصادية في إطار الحدود البيئية ومبادئ العدالة الاجتماعية؟ تهدف هذه الدراسة إلى تحليل هذا التقاطع المعقد من خلال ثلاث زوايا متكاملة: الزاوية النظرية (نظريات التجارة في مواجهة القيود البيئية)، الزاوية القانونية-المؤسسية (موقف منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات الإقليمية)، والزاوية القياسية (مؤشرات تقييم الأداء).

2-6-1. نظريات التجارة الكلاسيكية في مواجهة القيود البيئية: إعادة النظر في نموذج

هكشر- أوهلين:

يقوم نموذج هكشر-أوهلين على فكرة أن الدول تتخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تستخدم بكثافة عناصر الإنتاج التي تتوفر لديها بوفرة نسبية (كالعمالة، رأس المال، الأراضي)، وتستورد السلع التي تتطلب عناصر إنتاج نادرة لديها.

• التحدي البيئي لنموذج هكشر- أوهلين:

- إغفال الموارد الطبيعية والبيئة كعنصر إنتاج: يعامل النموذج الموارد الطبيعية كعنصر متاح بلا نهاية، ويتجاهل تماماً قدرة النظام البيئي على استيعاب النفايات والانبعاثات (القدرة الاستيعابية). في الواقع، أصبحت الجودة البيئية وحقوق الانبعاثات الكربونية سلعة نادرة وقابلة للتجارة. (Daly, H.E, 1993)

- فرضية "لغات الموارد" و"التجارة في التلوث": في ظل غياب معايير بيئية صارمة ومتكافئة عالمياً، يمكن أن تتخصص الدول الغنية بالموارد الطبيعية أو المتساهلة بيئياً (بسبب الفقر أو ضعف التنظيم) في إنتاج وتصدير السلع الملوثة والمعتمدة بكثافة على الموارد. هذا يخلق ما يُسمى "ملاذات التلوث" (Pollution Havens)، حيث تنتقل الصناعات القذرة إلى الدول ذات التشريعات الضعيفة. وبالتالي، بدلاً من أن تعكس التجارة الندرة النسبية لرأس المال أو العمل فقط، قد تعكس الندرة النسبية "القدرة على استيعاب التلوث." (Auty, R.M, 1993)

- تأثير النقل: يتجاهل النموذج الكلفة البيئية الهائلة لحركة السلع عبر آلاف الأميال (البصمة الكربونية للنقل البحري والجوي)، والتي يمكن أن تبطل المكاسب النظرية للكفاءة.

● **تطور النماذج النظرية للاستجابة (ظهور نظريات تدمج البعد البيئي):**

(Grossman, G.M & Krueger, A.B, 1991)

- نظرية "الميزة النسبية البيئية": تطرح أن الدول التي تمتلك تقنيات أنظف أو موارد طبيعية متجددة

"وفيرة (كطاقة الشمس والرياح) قد تطور ميزة نسبية في إنتاج السلع والخدمات الخضراء.

- نموذج "آثار التركيب والتقنية والحجم": يحلل تأثير التجارة الحرة على البيئة عبر ثلاثة مسارات:

* **أثر التركيب (Composition Effect):** كيف يغير تحرير التجارة هيكل الاقتصاد (نحو صناعات

ملوثة أم أنظف)؟.

* **أثر التقنية (Technique Effect):** هل تؤدي التجارة وزيادة الدخل إلى نقل واستخدام

تكنولوجيا أنظف؟

* **أثر الحجم (Scale Effect):** هل يؤدي النمو الاقتصادي الناتج عن التجارة إلى زيادة إجمالي

استهلاك الموارد والتلوث؟

نتيجة الصافي البيئي تعتمد على الموازنة بين هذه الآثار الثلاثة.

● **التحدي القانوني والمؤسسي لنموذج (منظمة التجارة العالمية والاستثناءات البيئية):** (world

trade organization (WTO), 2025) تقف منظمة التجارة العالمية (WTO) على مفترق

طرق بين تعزيز التجارة الحرة واحترام السيادة الوطنية في حماية البيئة والصحة العامة. موقف منظمة

التجارة العالمية و "الاستثناءات البيئية Environmental Exceptions".

تكمن الإجابة في المادة (20) عشرون من الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT)

(1994) تنص الفقرتان (ب) و (ج) على أنه يجوز لأي عضو اتخاذ إجراءات:

* الفقرة (ب) "اللازمة لحماية حياة أو صحة الإنسان والحيوان والنبات"

* الفقرة (ج) حفظ الموارد الطبيعية القابلة للنضوب، شريطة أن تطبق هذه الإجراءات بالتزامن مع قيود

على الإنتاج أو الاستهلاك المحلي".

2-6-2. **الشروط الصارمة لتطبيق هذه الاستثناءات :**

حتى تكون الإجراءات مشروعة يجب أن تحتاز سلسلة من الاختبارات التي وضعتها هيئة الاستئناف

التابعة لمنظمة التجارة العالمية:

- الاختيار بين بدائل أقل تقييداً للتجارة: يجب أن تكون الإجراءات "لازمة (necessary)"، أي لا يوجد بديل معقول ومتاح أقل تقييداً للتجارة لتحقيق الهدف البيئي.
- عدم التمييز: يجب تطبيق الإجراءات دون تمييز تعسفي أو غير مبرر بين دول ذات ظروف متشابهة، ودون "تقييد مقنع للتجارة". لا يمكن أن تكون الحماية بيئية في المظهر حمائية في الجوهر.
- التناسب والشفافية: يجب أن تكون هناك علاقة تناسبية بين الإجراءات والهدف البيئي، وأن يتم إخطار الأعضاء الآخرين.

2-6-3. مؤشرات قياس استدامة التجارة (من النظرية إلى القياس الكمي) :

لا يمكن إدارة ما لا يمكن قياسه. تطورت مجموعة من المؤشرات لتقييم أثر التجارة على الاستدامة:

• مؤشرات البنك الدولي:

- مؤشرات التنمية العالمية (WDI): تقدم بيانات عن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون مقابل الناتج المحلي الإجمالي، واستهلاك الطاقة، والمساحة الحرجية، إلى جانب مؤشرات التجارة.
- مؤشرات الأداء البيئي (EPI): يقيس أداء الدول في السياسات البيئية عبر مجالات مثل جودة الهواء، إدارة النفايات، التنوع البيولوجي.
- مؤشرات أهداف التنمية المستدامة (SDGs) ذات الصلة (bedrich,m.savatava,j, 2012):

* الهدف 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي) مؤشر 8.4.1: البصمة المادية، البصمة المادية للفرد، البصمة المادية لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي. يقيس كفاءة استخدام الموارد في الاقتصاد والتجارة (united nations, 2015).

* الهدف 9 (الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية) مؤشر 9.4.1: انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة. يربط الإنتاج الصناعي والتجاري بالبصمة الكربونية.

* الهدف 12 (الاستهلاك والإنتاج المسؤولان) مؤشر 12.2.1: البصمة المادية، البصمة المادية للفرد، البصمة المادية لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي (مكرر مع 8.4.1 لأهميته). وكذلك مؤشرات عن إدارة النفايات الخطرة (united nations, 2015).

- * **الهدف 13 (العمل المناخي):** يقيس التقدم في سياسات التخفيف والتكيف مع تغير المناخ، وهو مرتبط بشكل مباشر بانبعاثات قطاعي الطاقة والصناعة المرتبطتين بالتجارة.
- **مقاييس البصمة الكربونية للتجارة (Embodied Carbon in Trade):** (global footprint network, 2023)
- هذا هو المقياس الأكثر تطوراً لا يحسب الانبعاثات داخل الحدود فحسب، بل الانبعاثات المتجسدة في السلع المستوردة. باستخدام جداول المدخلات-المخرجات العالمية، يمكن تتبع:
- * **البصمة الكربونية للصادرات:** إجمالي الانبعاثات الناتجة عن إنتاج السلع المصدرة.
- * **البصمة الكربونية للواردات:** إجمالي الانبعاثات التي حدثت في الخارج لإنتاج السلع المستوردة.
- * **الانبعاثات من أجل الاستهلاك النهائي:** تُسند الانبعاثات إلى الدولة المستهلكة النهائية، بغض النظر عن مكان الإنتاج.
- هذا المقياس يكشف "تسرب الكربون (Carbon Leakage)" حيث تنخفض الانبعاثات في دولة ما بسبب استيرادها لسلع ملوثة من دولة أخرى - وهو الأساس العلمي لآليات مثل (آلية ضبط الكربون عند الحدود (CBAM) التابعة للاتحاد الأوروبي).
- 3- **تحليل واقع التجارة الخارجية الجزائرية وهيكلها: تشريح الاقتصاد الريعي:**
- 3-1. **تطور الميزان التجاري (2010-2023) ثروة الريع وصراع التعديل:** (International monetary fund, world bank, 2010.2014.2016.2018.2022.2023)
- البيانات خطأً دورياً حاداً، يعكس التبعية المطلقة لتقلبات سوق النفط والغاز.
- **الفترة 2010-2014 (ثروة الريع):** بلغ متوسط سعر برنت 104 دولار/برميل. ارتفعت فائض الميزان التجاري ليصل إلى ذروته 27.4 مليار دولار عام 2011، مدفوعاً بارتفاع أسعار المحروقات وحجم الصادرات، شكلت عائدات المحروقات أكثر من 97% للصادرات.
- **الفترة 2015-2016 (صدمة السعر):** انخيار أسعار النفط لأدنى من 50 دولار/برميل. تحول الميزان التجاري للعجز لأول مرة منذ عقود، مسجلاً -13.8 مليار دولار في 2016 كشف الصدمة عن هشاشة النموذج.

– الفترة 2017-2019 (تعافٍ هش): تعافٍ طفيف في الأسعار، وعودة الميزان للفائض بمتوسط 5 مليارات دولار، لكن بنسبة اعتماد على المحروقات بقيت فوق 93%. استمرت الواردات المرتفعة في استنزاف الاحتياطات.

– الفترة 2020-2023 (جائحة وحرب): تسبب كوفيد-19 في انهيار الطلب عام 2020 وعجز بـ 7.2 مليار دولار. أعقب ذلك انتعاش قوي منذ 2022 بسبب ارتفاع أسعار الغاز في أعقاب الحرب في أوكرانيا، حيث قفز الفائض إلى 17.5 مليار دولار في 2022، مدفوعاً بشكل أساسي بصادرات الغاز إلى أوروبا. التذبذب العنيف في الميزان التجاري ليس ظرفياً، بل هو سمة هيكلية لنموذج يعتمد على سلعة واحدة. معامل ارتباط بين فائض الميزان التجاري وسعر برنت يقترب من +0.85، مما يؤكد أن الاقتصاد الجزائري لا يزال "مقياس حرارة" لسوق النفط العالمية.

3-1-1. تحليل هيكل الصادرات (2022): تشكل الصادرات تحدياً للاستدامة من خلال زاويتين:

جدول رقم 01: تحليل هيكل الصادرات الجزائرية لسنة 2022 (هيمنة الملوثات وهامشية

"الخضر"):

الفترة	المنتجات الرئيسية	نسبة الصادرات	ملاحظات حول الاستدامة
الصادرات النفطية	– النفط الخام. – الغاز الطبيعي – المنتجات البترولية	~95.8%	– بصمة كربونية عالية: تُقدر انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من احتراق الصادرات النفطية الجزائرية بـ حوالي 150 مليون طن/سنوياً (ما يعادل انبعاثات إسبانيا تقريباً).
الصادرات غ نفطية	– منتجات نصف مصنعة: الألمونيكا، اليوريا، الحديد والصلب. – سلع مصنعة: أسمنت، أسلاك نحاسية. – منتجات فلاحية: تمور (50% من الصادرات الفلاحية)، فواكه. – أخرى: غازات صناعية، فوسفات.	~4.2%	ضعف الاستدامة: منتجات كثيفة الطاقة: الألمونيكا والصلب من الصناعات الأعلى انبعاثاً. قيمة مضافة منخفضة: تصدير مواد خام أو شبه مصنعة. محدودية الوصول للأسواق الخضراء: التمور الجزائرية، رغم جودتها، تواجه منافسة شرسة من تمور دول الخليج المدعومة، وغالباً لا تحمل شهادات تجارة عادلة أو عضوية معتمدة عالمياً تخولها دخول الأسواق المميزة في أوروبا.

المصدر: (Bank of africa/ESG evaluation of algeria/environment risk oil-exp countries, 2022(BAC))

الاستنتاج: التركيبة التصديرية الجزائرية "بنوية التلويث (Structurally Polluting) " حتى صادراتها غير النفطية تتسم بالكثافة في الطاقة والموارد، مما يعرضها لمخاطر آلية ضبط الكربون عند الحدود (CBAM) التابعة للاتحاد الأوروبي، والتي قد تفرض رسوماً على واردات الصلب والأسمت والأمونيك بدءاً من 2026 .

3-1-2. تحليل هيكل الواردات(2022): تشكل الواردات تحدياً للاستدامة من خلال:

جدول رقم 02: تحليل هيكل الواردات الجزائرية لسنة 2022

هيكل الواردات (2022)	تأثيرها على الاستدامة:
• سلع نصف مصنعة: 45% (مدخلات للصناعة المحلية) • سلع استهلاكية: 25% (منتجات غذائية، سلع منزلية، سيارات) • سلع تجهيزية (رأسمالية): 20% (آلات، معدات نقل) • منتجات طاقةوية: 5% (مشتقات نفطية) • سلع أخرى: 5%.	• الجانب السلبي (استيراد الاستهلاك): ارتفاع نسبة الواردات الاستهلاكية (25%)، خاصة الغذائية، يعكس ضعف الأمن الغذائي ويفوت فرصة التنمية الزراعية المستدامة المحلية. • الجانب الإيجابي المحدود (استيراد التحديث): تشكل الواردات الرأسمالية والتكنولوجية (20%) نافذة ضرورية لنقل التكنولوجيا، لكن فعاليتها مشروطة باستراتيجية صناعية واضحة تدمج هذه المعدات في سلاسل إنتاج خضراء. غياب هذه الاستراتيجية يحولها لمجرد استبدال للأصول القديمة دون ترقية نوعية حقيقية.

المصدر: (المركز الوطني للدراسات و البحث في الاقتصاد(CNERE), 2023)

الاستنتاج: يقاس تأثير تركيبة الواردات الجزائرية من زاويتين، ضعف التنمية الزراعية المستدامة المحلية بسبب ارتفاع الواردات الاستهلاكية، و عدم التوجه الى الصناعة الخضراء بسبب عدم توجيه الواردات التكنولوجية نحو ادماج في العمليات الإنتاجية الخضراء المستدامة.

3-2. تقييم السياسات والإطار المؤسسي :

3-2-1. السياسات الوطنية :

- استراتيجية التنمية الاقتصادية: تركز الخطط (مثل نموذج النمو الجديد 2016-2019) على "تنويع الاقتصاد" كمفهوم اقتصادي ، دون ربطه صراحة بأهداف الحد من الانبعاثات أو الكفاءة في استخدام الموارد. (لعجال عمرية، 2019)

- **السياسة الطاقوية:** البرنامج الوطني للطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية (2020-2030) طموح (15,000 ميغاواط بحلول 2035)، لكن تنفيذه بطيء. الإنتاج الفعلي من الطاقة المتجددة لا يتجاوز 700 ميغاواط نهاية 2023 (أقل من 5% من إجمالي الإنتاج)..
- **السياسة الصناعية:** تفضل السياسات الصناعية (قانون المالية 2022) الصناعات الاستخراجية والتحويلية التقليدية (الصلب، البتروكيماويات) دون اشتراطات بيئية صارمة أو حوافز قوية للتحويل نحو الإنتاج الأنظف أو الاقتصاد الدائري.

- **الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأخضر:** لا توجد وثيقة شاملة تحدد أهدافاً قابلة للقياس وتضع إطاراً للحوافز والعقوبات لدفع التحول الأخضر عبر القطاعات، بما فيها التجارة.

3-2-2. الإطار القانوني والمؤسسي:

- **وزارة التجارة والتصدير:** دورها تقليدي (ترخيص، ترقية). لا تملك أدوات أو موازنة مخصصة لمساعدة المصدرين على تلبية المعايير البيئية الدولية (مثل شهادة "البصمة الكربونية" للمنتج).

- **وزارة الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة:** حديثة النشأة (2021)، تركيزها منصب على الإنتاج الطاقوي الداخلي، مع ضعف التنسيق مع وزارة التجارة لربط إنتاج الطاقة الخضراء بفرص تصديرها (كهرباء خضراء، هيدروجين أخضر).

- **الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX):** دورها محدود في الدعم اللوجستي والتسويقي، وليس لديها برامج متخصصة لـ "الترويج للصادرات الخضراء" أو تدريب المصدرين على متطلبات الاتحاد الأوروبي (مثل CBAM أو قانون القضاء على إزالة الغابات) تم حلها فيما بعد بمراسيم تنفيذية لصالح هيكلية جديدة تتضمن انشاء هيئة جزائرية للاستيراد و أخرى للصادرات في سبتمبر 2025.

- **القوانين:** قانون الاستثمار (2022) يمنح مزايا عامة دون تفضيل واضح للمشاريع الخضراء. قانون البيئة (2003) إطار عام وضعيف التطبيق، ولا يرتبط بسياسات الحوافز التجارية.

3-2-3. التكامل الإقليمي:

- **التجارة البينية العربية والإفريقية:** ضعيفة (أقل من 10% من إجمالي تجارة الجزائر). تعتمد على سلع تقليدية.

- **الفرص الضائعة:** يمكن أن تكون الجزائر محوراً لـ "سلاسل قيمة خضراء إقليمية"، مثل: (حمليل بشير، عباس امينة، 2025-)
 - تصدير الكهرباء الخضراء.
 - إنشاء مشروع إقليمي لإنتاج الهيدروجين الأخضر للتصدير إلى أوروبا ودول إفريقيا.
 - تطوير سوق إقليمي للتمور العضوية أو المنتجات الزراعية المستدامة.
- **العائق:** غياب استراتيجية إقليمية مشتركة ورؤية سياسية موحدة حول التحول الطاقوي والاقتصاد الأخضر.

3-2-4. التحديات والمعوقات (جذور الإشكالية):

3-3. تحديات هيكلية إرث "لعنة الموارد":

- **لعنة الموارد:** عقلية الربح تشوّه الحوافز، إذ لا يشكل النفط مصدر دخل فحسب، بل يشكل الثقافة الاقتصادية، حيث يفضل الاستثمار في القطاعات المحمية والمضمونة الربح (عقارات، تجارة) على القطاعات الإنتاجية المجازفة والمبتكرة.
 - **ضعف الروابط بين القطاعات (Linkages):** قطاع المحروقات "جزيرة اقتصادية" معزولة. الروابط الخلفية (Backward) مع الموردين المحليين، والروابط الأمامية (Forward) مع الصناعات التحويلية المحلية، ضعيفة جداً. يتم تصدير الغاز الخام بدلاً من تحويله لصناعات بتروكيماوية متطورة ذات قيمة مضافة عالية.
 - **تشوهات سوق العمل:** توجه الأفضلية للعمل في القطاع العام والخدمي المدعوم بالريع، على حساب القطاع الصناعي والزراعي المنتج، مما يؤدي لنقص حاد في المهارات التقنية والخضراء.
- 4- **تحديات اقتصادية وتقنية:**

- **ضعف التنافسية:** حسب التقرير العالمي للتنافسية 2023، تحتل الجزائر المرتبة 89 من بين 141 دولة. ارتفاع كلفة الإنتاج، البيروقراطية، وضعف البنية التحتية اللوجستية (الجوية والبحرية) تجعل السلع الجزائرية غير النفطية أقل قدرة على المنافسة حتى قبل إضافة كلفة "التخضير (International).". (institute for management development(IMD), 2023)

- نقص التمويل الأخضر: غياب سوق لـ "السندات الخضراء" (Green Bonds) "محلياً. البنوك التجارية لا تملك منتجات تمويلية مخصصة للمشاريع الخضراء، وتعتمد شروطاً صارمة لا تناسب المشاريع الصغيرة والمتوسطة المبتكرة.
- محدودية الابتكار: الإنفاق على البحث والتطوير لا يتجاوز 0.6% من الناتج المحلي الإجمالي (المتوسط العالمي 2.2%). المراكز البحثية منعزلة عن احتياجات القطاع الصناعي، خاصة في مجالات كفاءة الطاقة والتقنيات النظيفة.
- 5- تحديات مؤسسية والحوكمة:
 - ضعف التنسيق: غياب "لجنة وطنية عليا للاقتصاد الأخضر والاستدامة التجارية" تجمع وزارات المالية، التجارة، الطاقة، الصناعة، البيئة.
 - عدم وضوح الحوافز: لا توجد حوافز ضريبية أو جمركية تفضيلية للمصدرين الذين يحصلون على شهادات بيئية عالمية (مثل ISO 14001 أو شهادات الكربون). لا توجد آليات دعم لتمويل دراسات الجدوى للمشاريع الخضراء.
- 6- الفرص المستقبلية وسيناريوهات التحول (على مفترق طرق تاريخي):
 - 6-1. الفرص الاستراتيجية:
 - الهيدروجين الأخضر: تقرير الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA) يضع الجوائز بين أفضل 5 دول في العالم لإنتاج الهيدروجين الأخضر بكلفة تنافسية (أقل من 2 دولار/كغ بحلول 2030). يمكن أن تصبح مصدراً رئيسياً للطاقة النظيفة لأوروبا.
 - الكهرباء الخضراء: الإمكانيات الشمسية تقدر بـ 3000 ساعة شمس/سنة. كابلات الربط الكهربائي المقترحة مع إيطاليا وإسبانيا يمكن أن تصدر 10-15 جيجاواط من الكهرباء الشمسية. (International Renewable Energy Agency, 2023)
 - الزراعة المستدامة: 8.5 مليون هكتار صالحة للزراعة. يمكن لقطاع التمور العالي الجودة أن يتحول لـ سلعة فاخرة مستدامة (Fairtrade) (Organic) تسويقها في أوروبا وأمريكا.
 - اقتصاد التدوير (Circular Economy): إعادة تدوير النفايات الصناعية والبلدية (البلاستيك، المعدن) لتكون مدخلات صناعية، وتقليل الاستيراد.

التحول نحو استدامة التجارة الخارجية في الجزائر: تحليل للسياسات،
التحديات، والمسار المستقبلي في ظل التحولات الاقتصادية العالمية.

7- السيناريوهات المقترحة:

جدول رقم 03: السيناريوهات المحتملة (حسب درجات الإصلاحات المعتدلة)

السيناريو	الحركات	السياسات الرئيسية	النتائج المتوقعة بحلول 2035	المخاطر
المرجعي (Business as Usual) (الوضع الحالي)	- تقلبات أسعار المحروقات. - استمرار الهيكل الحالي.	- ردود فعل قصيرة الأجل. - دعم استيراد السلع الأساسية	- استمرار الاعتماد على المحروقات (<85%). - تراجع الاحتياطيات. - فرض رسوم CBAM على الصادرات القائمة. - ضعف شديد في الاستدامة.	- أزمة مالية عند انخفاض أسعار النفط. - عزلة تجارية متزايدة.
الإصلاح التدريجي	ضغط الاتحاد الأوروبي (CBAM)* تنفيذ جزئي للبرامج الحالية.	- تسريع برنامج الطاقات المتجددة. - حوافز محدودة للمشاريع الخضراء. - تحسين التنسيق بين الوزارات.	- خفض اعتماد الصادرات على النفط إلى ~75%. - بدء تصدير كهرباء خضراء محدود. - زيادة طفيفة في الصادرات الزراعية المعتمدة. - تحسن طفيف في الاستدامة.	- عدم كفاية السرعة لمواكبة التحول العالمي. - استمرار فقدان الفرص السوقية.
التحولي الجريء	- رؤية استراتيجية وطنية. تحالف سياسي واجتماعي داعم. - شراكات دولية استراتيجية.	- إصدار "استراتيجية وطنية للهيدروجين الأخضر واقتصاد التصدير منخفض الكربون". - إنشاء صندوق سيادي للتحول الأخضر. - إصلاح ضريبي بيئي (إلغاء دعم الطاقة، فرض كربون داخلي). إطلاق "مبادرة العلامة الخضراء الجزائرية" للمصدرين.	- تحويل الهيدروجين الأخضر لسلعة تصديرية رئيسية. - خفض اعتماد الصادرات على النفط إلى >50%. - تحول الجزائر لمصدر صاف للطاقة النظيفة لأوروبا. - اكتساح منتجات زراعية وطنية (تمور،	- تكلفة مالية أولية عالية. - مقاومة من جماعات المصالح المرتبطة بالاقتصاد القديم. - تعقيدات التفاوض الدولي.

	• استثمارات كبرى في الربط الكهربائي واللوجستي مع أوروبا وأفريقيا.	نباتات عطرية) للأسواق المميزة. • تحول جذري نحو اقتصاد تجاري مستدام.	
--	--	---	--

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (Habbaz,n.Nessraoui,d, 2021)

الاستنتاج: تحقيق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للاستدامة. السبيل لإعادة الهيكلة يكمن في اعتماد السيناريو التحويلي الجريء، القائم على حزمة سياسات متكاملة وطموحة تتبنى رؤية استراتيجية واضحة، وليس في السيناريو المرجعي أو الإصلاحية الجزئي. هذا المسار التحويلي وحده قادر على تحويل التحديات (مثل آلية ضبط الكربون عند الحدود CBAM) إلى فرص لبناء ميزة تنافسية جديدة قائمة على الاقتصاد الأخضر ومنخفض الكربون.

8- مقارنة النتائج مع الدراسات السابقة:

تتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج (حبابز ونسراوي، 2021) في التأكيد على أن الهيمنة الأحادية للمحروقات تمثل العائق الهيكلي الرئيسي أمام التنويع الاقتصادي. غير أن الدراسة الحالية تجاوزت هذا التشخيص المشترك إلى ربط هذه الإشكالية بالتحويلات العالمية الراهنة (الميثاق الأخضر الأوروبي CBAM)، وهو ما لم تتناوله الدراسات السابقة بالعمق المطلوب. كما تتوافق النتائج مع تقارير (IRENA, 2023) حول الإمكانيات الهائلة للجزائر في مجال الهيدروجين الأخضر، إلا أن الدراسة الحالية قدّمت تحليلاً أكثر تفصيلاً للشروط اللازمة لتحويل هذه الإمكانيات إلى صادرات فعلية. من جهة أخرى، تختلف نتائج الدراسة الحالية مع بعض التوصيات النيو ليبرالية التي تقدمها مؤسسات التمويل الدولية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي)، والتي تركز على التحرير الاقتصادي كحل وحيد. إذ تُبيّن الدراسة أن التحول نحو الاستدامة في الدول الريعية يتطلب استراتيجية تحول مدعومة بعائدات المحروقات نفسها، وليس مجرد تقليص دور الدولة. وهذه النتيجة تتفق مع ما ذهب إليه (لعجال عمرية 2019) حول ضرورة تكيف النموذج التنموي مع الخصوصية الريعية للجزائر. كما تختلف النتائج مع الدراسات التي تعاملت مع التحول الأخضر كـ "خيار تقني" بحت، إذ تُبرز الدراسة الحالية أن التحول نحو الاستدامة التجارية يتطلب إصلاحات هيكلية عميقة تشمل الحوكمة والتنسيق المؤسسي والإطار الضريبي، وليس مجرد استثمارات في الطاقات المتجددة. وهذا التكامل بين البُعد التقني والبُعد المؤسسي يمثل إضافة نوعية للأدبيات السابقة.

9- المساهمة العلمية للدراسة:

9-1. **المساهمة النظرية:** تُسهم الدراسة في الإثراء النظري من خلال تطبيق نموذج "الخط الثلاثي للأداء" على سياق الدول الريفية، وهو سياق لم يحظَ بالقدر الكافي من الاهتمام في الأدبيات السابقة. كما تُقدّم الدراسة إطاراً تحليلياً تكاملياً يجمع بين نظرية "لعنة الموارد" ونظريات الاستدامة، مما يسمح بفهم أعمق لإشكالية التحول في الاقتصادات المصدرة للمحروقات. فضلاً عن ذلك، تُسهم الدراسة في تطوير المنهجية من خلال الجمع بين المنهج الوصفي ومنهج السيناريوهات في تحليل إشكالية الاستدامة التجارية.

9-2. **المساهمة التطبيقية:** على المستوى التطبيقي، تُقدّم الدراسة إطاراً استراتيجياً متكاملًا لصانعي السياسات في الجزائر يتضمن: تشخيصاً دقيقاً للتحديات الهيكلية والمؤسسية، وخارطة طريق للتحول نحو الاستدامة، وثلاثة سيناريوهات مستقبلية مع تحديد السياسات والنتائج والمخاطر لكل سيناريو. كما تُسلّط الدراسة الضوء على التهديد المباشر الذي تمثله آلية على الصادرات الجزائرية، وتُقدّم مقاربات للتحويل من تهديد إلى فرصة. وهذا التحليل المُستقْبَل يُعدّ إضافة عملية للأدبيات السابقة التي غالباً ما اتسمت بالعمومية.

9-3. **المساهمة السياقية:** تُسهم الدراسة في سدّ الفجوة السياقية من خلال ربط إشكالية الاستدامة التجارية بالتحولات العالمية الراهنة، خاصة الميثاق الأخضر الأوروبي وآلية CBAM. وهذا التكامل بين البُعد المحلي والبُعد العالمي يُعدّ إضافة نوعية للأدبيات السابقة التي عاجلت كل بُعد على حدة. كما تُقدّم الدراسة نموذجاً قابلاً للتعميم على الدول الريفية الأخرى التي تواجه تحديات مشابهة في مسار التحول نحو الاستدامة.

10- حدود الدراسة وآفاق البحث المستقبلية:

على الرغم من المساهمات السابقة، تُعترف الدراسة ببعض الحدود التي يمكن أن تشكّل منطلقاً لأبحاث مستقبلية. أولاً، اعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية دون إجراء عمل ميداني (مقابلات، استبيانات) مع الفاعلين المعنيين (المصدرين، الجهات الحكومية، المنظمات الدولية)، وهو ما يمكن أن يُثري التحليل في دراسات لاحقة. ثانياً، ركّزت الدراسة على المستوى الكلي (السياسات الوطنية) دون المستوى الجزئي (المؤسسات، القطاعات)، وهو ما يمكن استكماله بدراسات قطاعية معمّقة. ثالثاً، لم تتناول الدراسة بالتفصيل البُعد الاجتماعي للاستدامة (معايير العمل، التجارة العادلة)، وهو ما يستدعي دراسات متخصصة تستكمل هذا الجانب.

كما تقترح الدراسة آفاقاً بحثية مستقبلية تشمل: إجراء دراسة ميدانية لتحديد معوقات التحول من وجهة نظر الفاعلين المحليين، وتطوير مؤشر كمي لقياس "استدامة التجارة الخارجية" يمكن استخدامه في المقارنات الدولية، ودراسة مقارنة مع تجارب الدول الريفية الأخرى (النرويج، الإمارات) في مسار

التحول نحو الاستدامة. وهذه الآفاق تُظهر أن مجال البحث في استدامة التجارة الخارجية للدول الريفية لا يزال واسعاً ومفتوحاً لمزيد من الإسهامات العلمية.

11- الخاتمة:

تناولت هذه الدراسة إشكالية التحول نحو استدامة التجارة الخارجية في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية العالمية الجذرية، من خلال تحليل الواقع الحالي، والتحديات الهيكلية والمؤسسية، واستشراف المسارات المستقبلية، أكدت النتائج المستخلصة على صحة الفرضيات الأساسية التي انطلقت منها الدراسة، وأجابت بشكل متكامل على الأسئلة الفرعية التي تم طرحها لفكك الإشكالية الرئيسية. أكد التحليل أن الهيمنة شبه المطلقة للمحروقات (نحو 95.8% من الصادرات) تمثل التحدي الوجودي والهيكلية الأبرز الذي يحول دون تحقيق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للاستدامة، كما اثبت تحليل هيكل الصادرات (2010-2023) صحة الفرضية تماماً. فالهيمنة الأحادية للمحروقات (تجاوزت 90% خلال معظم الفترة) تعكس تجاهلاً للبعد البيئي، حيث تساهم هذه الصادرات في انبعاثات كربونية. كما أن الصادرات غير النفطية (4.2%) تتسم بانخفاض القيمة المضافة وتركيزها في منتجات أولية أو شبه مصنعة كثيفة الطاقة (كالأمونيك والصلب)، مما يحد من قدرتها على استغلال الفرص في الأسواق الخضراء العالمية.

كشف تقييم السياسات والإطار المؤسسي عن فجوة كبيرة بين الطموح والتطبيق، مما يؤيد الفرضية. حيث تفتقد السياسات التجارية والصناعية والطاقيّة الحالية للتكامل الفعال مع الأبعاد البيئية والاجتماعية. كما أن التنسيق المؤسسي بين الوزارات المعنية (التجارة، الطاقة، البيئة، الصناعة) ضعيف، ويغيب وجود إطار قانوني محفز واستراتيجية وطنية موحدة للاقتصاد الأخضر والتجارة المستدامة. حيث برهنت الدراسة أن العوائق متعددة ومتداخلة. فـ "لعنة الموارد" (الهيمنة الأحادية) تظل العائق الهيكلي الرئيسي، مدعومة بعقلية الربح التي تشوه الحوافز. ويضاف إليها عوائق تكنولوجية ومالية (ضعف الابتكار، نقص التمويل الأخضر) وعوائق خارجية (التحول في الطلب العالمي، تهديدات مثل آلية CBAM) مما يعجل بالحاجة الملحة للتحول.

أبرز التحليل فرصاً استراتيجية واعدة تتماشى مع الفرضية، خاصة في مجالات الهيدروجين الأخضر والكهرباء الخضراء والزراعة المستدامة (كالتمور العضوية). حيث تمتلك الجزائر إمكانيات جغرافية وطبيعية استثنائية (طاقة شمسية، أراضٍ) تؤهلها لتصبح لاعباً إقليمياً رئيسياً في هذه القطاعات. لكن تفعيل هذه الفرص مشروط بمحتمية وجود إطار تنظيمي وجاذب للاستثمار، وبناء شراكات استراتيجية مع مراكز التكنولوجيا والتمويل العالمية.

دعم تحليل السيناريوهات الفرضية بوضوح. فأظهر أن السيناريو المرجعي (استمرار الوضع القائم) سيؤدي إلى تفاقم الهشاشة الاقتصادية والعزلة التجارية مع تسارع التحول العالمي. بينما يظل السيناريو التحويلي الجريء هو الخيار الوحيد القادر على إعادة هيكلة التجارة الخارجية بشكل جذري، وتحويل التحديات إلى محركات للنمو المستدام، عبر خفض الاعتماد على النفط إلى أقل من 50% وتموضع الجزائر كمصدر صاف للطاقة النظيفة.

خلصت الدراسة إلى أن الحزمة المطلوبة من التوصيات يجب أن تكون متكاملة ومتسلسلة، تبدأ بإصلاحات كلية (كالإصلاح الضريبي البيئي وإلغاء دعم الطاقة المشوه) ثم تنتقل إلى سياسات قطاعية محددة (حوافز للصادرات الخضراء، استثمار في البنية التحتية)، مع تعزيز القدرات المؤسسية وإنشاء آليات تمويل مختلطة مبتكرة (كالصندوق السيادي للتحول الأخضر والسندات الخضراء) لتمويل هذا التحول.

توضح هذه الدراسة أن الجزائر تقف على مفترق طرق تاريخي. فمسار الاعتماد الريعي الأحادي لم يعد متوافقاً مع معادلة الاقتصاد العالمي الجديد الذي يضع الاستدامة في صلب التنافسية. إن التحول نحو نموذج تجاري مستدام ليس خياراً ترفيلاً، بل هو ضرورة حتمية لضمان المرونة الاقتصادية والاندماج في سلاسل القيمة العالمية المستقبلية.

يتطلب تحقيق هذا التحول إرادة سياسية وجرأة إصلاحية عالية، لتفكيك إرث "لعنة الموارد" وبناء نظام اقتصادي جديد. يجب أن تترجم الرؤية إلى خطة عمل وطنية شاملة (استراتيجية وطنية للهدروجين الأخضر واقتصاد التصدير منخفض الكربون)، مع إرساء حوكمة رشيدة تعزز التنسيق بين جميع الجهات الفاعلة، وتجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية الموجهة نحو قطاعات الغد.

ختاماً، فإن استدامة التجارة الخارجية الجزائرية مرهونة بقدرتها على تحويل الموارد الطبيعية (الشمس، الأرض، الرياح) إلى رأس مال جديد قائم على المعرفة والتقنيات النظيفة، والانتقال من دور "مصدر للمواد الأولية الملوثة" إلى دور "مزود للحلول الخضراء والطاقة النظيفة والمنتجات الزراعية المستدامة" للسوقين الإقليمي والدولي. فقط من خلال هذا التحول الجذري والشامل يمكن للجزائر أن تبني تجارة خارجية قادرة على الصمود، وتحقق التنمية الشاملة والمتوازنة للأجيال الحالية والقادمة.

المراجع

1. Anastasiia Dalibozhko, and Inna Krakovetskaya, Youth entrepreneurial projects for the sustainable development of global community: evidence from Enactus program. *National Research Tomsk State University, Institute of Economics and Management*, 02(01). 2018.
2. max havellar. Annual Report , *fairtrade standard for trading actors*, s.l.: www.Fairtrade standard.net 2023.
3. Asif Ali Bhatti, junaid.R, Muhammad.s, Komal.S, Triple Bottom-line: A critical Review and Need for Strategic Renewal. *pakistan business review*, 27(1), pp. 1-28. 2025.
4. Auty, R.M, *SUSTAINING DEVELOPMENT IN MINERAL ECONOMIES*. s.l.: routledge. 1993.
5. Bank of africa/ESG evaluation of algeria/environment risk oil-exp contries, (BAC). *report on environment nd social risk in the algerian economy* , s.l.: (BAC). www.bank-of-africa.net 2022.
6. bedrich, m. savatava, j, how to understand and measure environmental sustainability : indicators and target. *ecological indicators*, Volume 17, pp. 4-13. 2012.
7. Daly, H.E, THE PRILS OF FREE TRADE. *scientific american*, 269(5), pp. 50-57. 1993.
8. Ellen MacArthur Foundation, *Economic and business rationale for an accelerated transition*, s.l.: Towards the Circular Economy. 2013.
9. FMI, WORLD BANK, *بيانات حول الاقتصاد الجزائري*, s.l.: s.n. <https://www.thebankerdatabase.com/fmi.org/external/datamapper/efildZE2010-2023>.
10. global footprint network, *ecological footprint and biocapacity* , s.l.: s.n. reciever juanary 6. 2026 from <https://www.footprintnetwork.org> 2023.

11. Grossman,G.M & kRUEGER, A.B, eNVIRONMENTAL IMPACTS OF A NORTH AMERICAN FREE TRADE AGREEMENT. *NBER Working paper* , Issue 3914. 1991.
12. United Nations ,Guiding Principles on Business and Human Rights, *Implementing the United Nations ‘Protect, Respect and Remedy’ Framework*, 2011.s.l.:<https://www.ohch.org/sites/defaultfiles/puplications/guidingprinciplesbusinessshr-en.pdf>
13. Habbaz,n.Nessraoui,d, Diversification of algeria export (reality,Reasons,Approaches). *دراسات اقتصادية* 21(2), pp. 372-385. 2021.
14. jim,skea,priyadarchi,shukla,Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC), 2022. *Climate Change 2022: Mitigation of Climate Change*, s.l.: s.n.2022
15. International Energy Agency (IEA), 2023. *Renewables 2023.analysis and forecast to 2028*, s.l.: international energy agency (IEA).<https://www.iea.org/report/world-energy-outlook-2023>
16. International istitute for management development(IMD), /world competitivenessyearbook.. march.22023
17. International Labour Organization (ILO), 1998. *Declaration on Fundamental Principles and Rights at Work*, s.l.: International Labour Organization (ILO).<https://ilo.org/sites/default/files2024>
18. International monetary fund,world bank,, 2010.2014.2016.2018.2022.2023. *data base BC*. [Online] Available at: <https://www.imf.org/en/countries/dza#ataglace> [Accessed 10 01 2026].2023
19. International Renewable Energy Agency, 2023. *تقرير عن تكاليف توليد الطاقة المتجددة*, s.l.: IRENA.www.iea.org/reports/world-energy-outlook-2023
20. N.E.petrovskaya, russia and america in the 21st centry,comparative economic research, Volume 3, p. 21. 2016.
21. Porter, M. E., & Kramer, M. R, Creating Shared Value. *Harvard Business Review*, 89(1/2), pp. 62-77. 2011.

22. Richard Auty , sustainiing development in mineral economies.
scientific researchK, an academic publish, 8(1). 2018.
23. united nations, *transforming our world:the 2030 agenda for sustainable development*, s.l.:
[un.https://:www.sdg.un.org/2030agenda2015](https://www.sdg.un.org/2030agenda2015).
24. w.wysokinska, *comparative economic research*, 20(1), pp. 101-118.millennium development goals/un and sustainable development concepte in the global economy. 2017.
25. world commission on environment and development (WCED), *OUR common future(the brundtland report)*, s.l.:
[s.n.https://:www.digitallibrary.un.org/search..](https://www.digitallibrary.un.org/search..) 1987.
26. world trade organization (WTO), *TRADE AND ENVIRONMENT*, s.l.:
[WTO.https://:www.c2es.org/2025/07/wtos-trad-and-enveronment-week-signals-new-climate-trade-policy/momentum/01/01/2026.2025](https://www.c2es.org/2025/07/wtos-trad-and-enveronment-week-signals-new-climate-trade-policy/momentum/01/01/2026.2025).
27. المركز الوطني للدراسات و البحث في الاقتصاد (CNERE), *دراسة هيكل الواردات الجزائرية و تحديات التنمية المستدامة*, الجزائر: المركز الوطني للدراسات و البحث في الاقتصاد 2023.(CNERE)
28. المركز الوطني للدراسات و البحث في الاقتصاد (CNERE), *تحديات هيكل الواردات و تأثيرها على التنمية المستدامة*, 2023.
29. جميل بشير، عباس امينة، *التجارة البينية الافريقية في ظل منطقة التجارة الحرة القارية. دراسات اقتصادية*، 19(3)، pp. 527-546. 2025.
30. حمليل بشير، عباس امينة، *واقع التجارة البينية الافريقية في ظل منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية. مجلة دراسات اقتصادية*، 19(3)، pp. 527-546. 2025.
31. سواحلية، ق، *دراسة تحليلية لواقع تنوع الاقتصادي في الجزائر 2010-2023. مجلة دراسات العدد الاقتصادي*، 16(1)، pp. 99-119. 2025.
32. لعجال عمرية، *النموذج الجديد للنمو الاقتصادي و التحفيز على الاستثمار في الجزائر. مجلة دراسات اقتصادية*، 13(1)، pp. 123-141. 2019.
33. لعجال عمرية، *للمودج الجديد للنمو الاقتصادي في الجزائر مع التركيز على الطاقات المتجددة. دراسات اقتصادية*، 13(1)، pp. 123-141. 2019.
34. مصالح الوزير الاول-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، *قطاع الطاقات الجديدة و الطاقات المتجددة*. [متصل]
<https://aapi.dz/ar/secteur-des-energies-nouvelle-et-> Available at

التحول نحو استدامة التجارة الخارجية في الجزائر: تحليل للسياسات،
التحديات، والمسار المستقبلي في ظل التحولات الاقتصادية العالمية.

[/energies-renouvelables-ar](#)
[تاريخ الوصول 10 01 2026]. 2020.

•